الى هذا، قال العقيد احتياط عمانوئيل فالد، ان المفهوم الأمني الاسرائيلي، القائم منذ الخمسينات والستينات، عالج الأمن بسياقاته العسكرية العملانية فقط، وقد أهمل الجوانب السياسية ـ الاستراتيجية للأمن القومي الأوسع نطاقاً، والتي لا تقل عن ذلك أهمية. فالاهداف العسكرية لحرب السويس، العام ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة العام ١٩٦٧، التي اشتقت من مفهوم أمني عسكري ضيّق، تمحورت في تأمين دفاع صلب عن الخطوط، جوهره «ولا شبر»، وفي تدمير جيش العدو، «ولم تحدد أهداف سياسية ـ استراتيجية لهاتين الحربين اللتين جسّد فيهما مفهوم الأمن هذا بكامله. وقد أدّى التطبيق العسكري للمفهوم، خلال الحربين، الى تحقيق نجاحات عسكرية تكتيكية لم تترجم الى نجاح استراتيجي في الحربين، أو في أعقابهما»[٤].

لقد حجبت النجاحات العسكرية التكتيكية التي نسبت، بطبيعة الحال، الى نجاح المفهوم الأمني، نقاط الضعف الكامنة فيه. «فقد حلّت العقيدة الأمنية التكتيكية العسكرية بدل العقيدة الاستراتيجية. وكانت نقاط الضعف هذه مستترة، ولم تتوضح صلاتها بالجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية»[٥].

وعلى الرغم من المحطات الهامّة التي شهدتها الساحة العسكرية ـ السياسية في الشرق الاوسط، خصوصاً حرب العام ١٩٦٧ وما أعقبها من احتلال اراض عربية شاسعة، وحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي جاءت بمبادرة من الطرف العربي، واتفاقيتا كامب ديفيد اللتان كان من نتائجهما تحويل معظم سيناء الى منطقة فصل بين مصر واسرائيل، والفشل العملياتي والسياسي في حرب لبنان العام ١٩٨٢، فقد تمسّكت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالعقيدة العسكرية التقليدية، وراكمت القوة، بناء على فرضيات عسكرية تقليدية، وتمّ استنفاد الموارد المالية في تنمية مختلف أذرع الجيش الاسرائيلي دون الوصول الى «كتلة حرجة» في عملية بناء وتنامي القوة العسكرية.

ولعب عامل انتقال السلطة في اسرائيل، تدريجياً، خلال السبعينات والثمانينات، من أيدي القيادة السياسية الى أيدي قيادة تتألف، في معظمها، من العسكريين، دوراً كبيراً في عدم تحديد أهداف سياسة للحرب. فالجيل الجديد في القيادة الاسرائيلية يتشكل، في غالبه، من بيروقراطيين وتكنوقراطيين وموظفين حزبيين. ولا يؤدي انسحاب عدد من القادة العسكريين من الخدمة في الجيش الاسرائيلي وانضمامهم الى القيادة السياسية، سوى الى المساهمة في تحويل الجيش الى العنصر المهيمن والقائد في صياغة السياسة الامنية. فالجنرالات ـ كما يشير التاريخ العسكري ـ لا يميلون، في أيام السلم، الى تغيير العقائد، حتى لو تقادمت. وقد ساهمت النجاحات العسكرية التكتيكية التي تحققت في حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ في تنمية شعور العظمة لدى القادة العسكريين، ممّا دفعهم الى «تجاهل المتغيّرات، حتى يحافظوا على الأمجاد التي صنعوها، الأمر الذي قاد الى الجمود والاطمئنان»[٦]. وينتج عن كل ذلك ان كل من يحاول الاعتراض على صحة عقائد قائمة يجابه بجدار من المعارضة القوية من جانب القيادة العسكرية. وهكذا تحوّلت العقيدة العسكرية الى «مبدأ، في حين ان العناصر الأخرى لمفهوم الأمن القومي، بمعناه الواسع، السياسة والاستراتيجية، تهمل، أو تحظى بأهمية ثانوية. وقد كان هذا أحد الاسباب وراء عدم تحديد أهداف استراتيجية سياسية لعدد من الحروب؛ بل في تحديد أهداف تكتيكية فقط. وعندما حدّدت المؤسسة العسكرية، للمرة الأولى، بالتعاون مع جنرال متقاعد شغل منصباً في القيادة السياسية، أهدافاً استراتيجية سياسية عشية حرب لبنان [العام ١٩٨٢]، كانت الأهداف غير واقعية، ساذجة... وخاطئة من الاساس»[٧].